الفصل الثاني

خطوات البحث العلمي ومستوياته

المبحث الأول: خطوات البحث العلمي

يحظى البحث العلمي بأهمية كبيرة لدى الدول والمجتمعات، ويعد الإنفاق على البحث العلمي ومقاديره سمة يمكن من خلالها تصنيف الدول والمجتمعات. لذلك كثير من الكتاب يلفتون الانتباه إلى حجم الإنفاق على البحث العلمي في بلد من البلدان ويعدون ذلك علامة على تقدم ذلك البلد وتحضره، خصوصًا مع تزايد أهمية العلم وكلفته في إنتاج الأشياء وتصنيعها. إن البحث والإنفاق فيه لا يقتصر على الحكومات ولكن ينبغي أن يشارك فيه المجتمع بنصيب وافر. وذلك ما كان عليه الحال لدى الأمة الإسلامية، حيث كان الأغنياء ينفقون أموالاً طائلة على المؤسسات العلمية، وكانت الأوقاف لصالح العلم والمتعلمين مصدرًا رئيسيًا إلى جانب نفقات السلطات الحاكمة. ويلعب البحث العلمي دورًا كبيرًا في تقدم المجتمعات الغربية واليابان، وإذا كانت الدول هناك تولي أهمية لعامل البحث العلمي، فإن المجتمع يسهم بنصيب وافر في هذا الميدان، وما أحوج أمتنا العربية الإسلامية اليوم إلى مثل هذه القيم التي تحتاج إلى إحياء وبعث. لاشك أن الكثير من التطورات إن لم نقل كلها هي نتاج البحث العلمي ونتاج جهود باحثين عبر الحقب والأزمان.

تعريف البحث العلمي: «البحث هو استقصاء منظم، يهدف إلى إضافة معارف يمكن توصيلها، والتحقق من صحتها عن طريق الاختبار العلمي، (ويمكن تعريفه أيضًا): البحث وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها التوصول إلى حل لمشكلة محددة، وذلك عن طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن التحقق منها والتي تتصل بهذه المشكلة المحددة»[1]. فالبحث العلمي هو بمثابة الواسطة التي تمكننا من المعرفة، وتوجُّه بحوثنا من خلال المنهج المستخدم أو النظرية المتبعة، كما أن البحث العلمي سبيل الوصول إلى الحقائق

---

(١) أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، (الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٧٣)، ص ١٩.

العلمية، وهو اختبار للمناهج والطرق المستخدمة وللفروض، وإن البحث العلمي يعيننا على إزالة اللبس والغموض اللذين يحيطان بالظواهر. والبحث العلمي في الميدان السياسي وحده الذي يجعلنا نمسك الظواهر السياسية أو نفسرها، أو نكتشف الارتباطات والعلاقات بين الظواهر المختلفة. فإذا استشكلتنا ظاهرة ،لجأنا إلى ضوابط البحث وقواعده نطلبها لمساعدتنا على إزالة الإشكال. إنه بمعرفة تقنيات البحث تزداد قدراتنا على الفهم والتفسير والتوقع والحكم على مدى صحة المعلومات التي ينتجها غيرنا وأهميتها. إن معرفة عملية البحث وإجرائها تحرر صاحبها من الاعتماد على غيره في إنتاج المعرفة أو تلقيها، والأكثر من ذلك تجعله حكمًا على ما ينتجه غيره بلجوئه إلى الاختبار والتحقق من صدق تلك المعرفة، فاكتساب مناهج البحث السياسي يجعل من صاحبه صانع معرفة لا متلقيها فحسب، ويجعله شريكًا في إيجاد المعرفة السياسية أو الإحاطة بعالم السياسة الذي يهمه.

كما أن البحوث الجيدة هي سبيلنا إلى بناء نظريات جيدة، وهي كذلك منطق يتعلم صاحبه الصرامة في البحث والدقة في تناول الحقائق، لذلك ينصح «كوايت» kweit الباحث السياسي قائلاً له: لتكون باحثًا سياسيًا جيداً يتوجب عليك أن تضع في عين اعتبارك نصيحتين سهلتين ولكنهما مهمتان؛ إحداهما: في أي مشروع بحث عليك أن تفكر بجدية ودقة بشأن المسألة التي تبحثها، فالبحث بسهولة هو عملية نستخدمها في جمع البيانات للإجابة عن الأسئلة التي تهمنا، وبالتالي فإن البحث ليس نهاية غايتنا، ولكن الوسائل التي نستخدمها للوصول إلى الغاية هي (الهدف). ثانيتهما: لابد من الأخذ في عين الاعتبار، أن المعرفة والفهم اللذين يزعم الباحثون إمدادنا بهما يتوجب أن يتدعما بالأدلة والبيانات، لأن البحث عملية بها يتم جمع هذه البيانات والأدلة. على سبيل المثلال: إذا زعم إنسان أنَّ كل الأغنياء هم جمهوريون (يصوتون لصالح الحزب الجمهوري) طالبناه بإثبات الدليل أي: الربط بين الثروة والتصويت لصالح الحزب الجمهوري[1].

ونستخلص مما سبق أن البحث العلمي هو خطة عامة أو استراتيجية تتضمن مراحل وخطوات يتم قطعها لإنجازه، وهذه الخطوات يختلف تصنيفها من باحث إلى آخر، فـ «جارول مانهايم» يصنفها كما يلي «تشمل عملية البحث ست مراحل متمايزة ولكنها

(1) Mary kwiet and Robert Kweit, OP. cit., pp. 5 - 7.

مترابطة: ١ـ صياغة النظرية ـ ٢ـ إعمال النظرية ـ٣ ـ اختيار تقنيات البحث الملائمة ٤ ـ ملاحظة السلوك ـ ٥ ـ تحليل البيانات ـ ٦ ـ تفسير النتائج)[١].

وهناك تصنيف آخر لعملية البحث تتمثل في الخطوات التالية:

(١ـ المشكلة. ٢ ـ الفروض. ٣ ـ تصميم البحث ـ. ٤ ـ القياس. ٥ ـ جمع البيانات ٦ ـ الترميز وتحليل البيانات. ٧ـ تفسير النتائج وتعميمها)[٢].

وهناك تصنيف ثالث، يرى خطوات البحث العلمي في: ١ـ (اختيار مشكلة البحث وصياغتها. ٢ ـ تحديد المفاهيم. ٣ ـ فرض الفروض ٤ ـ اختيار المنهج أو المناهج ٥ ـ تحديد الأدوات اللازمة لجمع البيانات)[٣].

وأجدني أميل إلى الأخذ بهذا التصنيف الأخير لأن الكثير من الخطوات المطروحة في التصنيفين السابقين ستتعرض لهما الدراسة في مواضع أخرى لاحقة.

أولاً: ـ اختيار مشكلة البحث وصياغتها:

البحث العلمي مجموعة خطوات مترابطة ومتساندة، وتحديد المشكلة أو اختيار الموضوع أو صياغة التساؤل تعد خطوة هامة وحجر الأساس في عملية البحث. وصياغة المشكلة لها أثر كبير في بقية الخطوات، بل تعد المرشد والموجه للخطوات الأخرى المتمثلة في: فرض الفروض واختيار المنهج أو المناهج وأدوات جمع البيانات. لهذا يلح المشتغلون بالبحث العلمي على خطورة صياغة المشكلة وصعوبتها في آن واحد، بل أكثر من ذلك يعدها الكثير منهم أصعب من حل المشكلة أو الإجابة عنها، فعلى سبيل المثال يقول

---

(1) Jarol B. Manheim and Richard Rich, Empirical political analysis mesearch methods in political science, (U.S.A : printice - Hall. INC, 1981), p.5.

(٢) عبد الله عامر الهمالي، مرجع سابق، ص ٢٢.

(٣) عبد الباسط محمد حسن، مرجع سابق، وانظر كذلك:

- ميخائيل إبراهيم أسعد، فنون البحث في علم النفس (بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٨).

«نورثروب» Northrop «لا يبدأ العلم بالوقائع، والفرضيات، ولكن بمشكلة محددة»[1]. وإلى هذا المعنى أشار «جون ديوي» «البحث العلمي يبدأ بمشكلة أو بموقف مشكل، يبدأ الموقف غائمًا غامض الأفكار، مما يثير الشكوك ويبعث الحيرة في الفكر فينطلق يسأل بإطلاق افتراضات مبدئية خاصة توضح المشكلة، وتخلق نفسها أي الفرضيات، وتخلق معها المشكلة.. وأن المشكلة لا تنطلق ولا يمكن أن تنطلق ما لم يعانِ المرء موقفًا غائمًا.. إنَّ أهم الصعاب التي تعترض صاحب العلم تتمثل في صياغة المشكلة بوضوح وكمال»[2]. ويمكن تعريف مشكلة البحث على أنَّها «عبارة عن موضوع يحيطه الغموض، أو ظاهرة تحتاج إلى تفسير»[3]. أو هي بصيغة أخرى سؤال يعرض للباحث يقلقه فيندفع للإجابة عنه بواسطة اتباع خطوات البحث العلمي. هذه المشكلة التي هي بمثابة سؤال كبير يقتضي حشد الجهود وتكتيلها للإجابة عنه لإزالة الغموض وتبديد اللبس والإبهام. ثم إنَّ هذا السؤال لا يطرح بشكل تأكيد قضية أو نفيها ولكنه يأخذ صيغة الاستفهام والاستفسار، من مثل: لماذا تكون بعض الأنظمة أكثر استقراراً من غيرها؟

أو لماذا حصل الحزب الفلاني على أكبر نسبة من الأصوات في المنطقة الفلانية وحصل على أقل نسبة في المناطق الأخرى؟

أو لماذا تقبل بعض المناطق على المشاركة الانتخابية في حين تحجم مناطق أخرى أو تضعف مشاركتها؟ إن مثل هذه التساؤلات وغيرها تثير المهتمين بفك ألغازها وإماطة غموضها بواسطة تصميم بحثي يحدد مفاهيم ويفترض فروضًا ويتبنى منهجًا أو مناهج ويستخدم أدوات يجمع بها البيانات والوقائع ذات الصلة بتلك الظواهر، وفي كل هذه الخطوات تظل صياغة المشكلة هي الموجه والمرشد، فصياغة المشكلة تسبق بناء المفاهيم وفرض الفروض. كذلك فإننا لا نتمكن من الإجابة عن سؤال أو مشكلة إلاَّ إذا أدركنا حيثياتها، ومضامينها، وطبيعتها والتي بدورها تتحكم في الكيفيات التي يمكن الإجابة بها

---

(1) Madeleine Grawitz, OP. cit., p. 331.

(٢) ميخائيل إبراهيم أسعد، مرجع سابق، ص ٧٩.

(٣) عبد الباسط محمد حسن، مرجع سابق، ص ١٤٨.

عن تلك المشكلة أو الظاهرة المحيرة. إن الكثير من طلاب العلم يضيعون جهوداً مضنية في أبحاثهم بسبب تشوش المشكلة في أذهانهم، لذلك تظل جهودهم مبعثرة وأفكارهم مشوشة ما لم يهتدوا إلى تحديد دقيق لمشكلات بحوثهم؛ وإنَّ التحديد الدقيق لمشكلة البحث والصياغة العلمية لها ليوفران تكاليف كثيرة على الباحثين، بل الأكثر من ذلك يسهلان خطوات البحث الأخرى.

مصادر اختيار المشكلة:

لكل حقل معرفي خصائصه التي يتناول بها ظواهره التي تُعَدّ محور اهتماماته، فإذا كان لعلماء الاجتماع ظواهرهم التي خلالها يستمدون مشكلاتهم ويحددونها، فإن الباحثين السياسيين لهم ظواهرهم التي يهتمون بدراستها ويجيبون عن الأسئلة المتعلقة بها، فهم يهتمون بالظواهر السياسية سواء تعلقت بالأفراد، كالقادة أو الناخبين، أو بالجماعات كالأحزاب السياسية وجماعات المصالح والاتحادات العمالية، والتنظيمات الإثنية، أو بالمؤسسات كالدولة، أو السلطات التشريعية، أو البيروقراطيات أو المحاكم، أو الأمم. وتلعب الخبرة الفردية وكذلك الملاحظات الشخصية دوراً مهمًا في استمداد المشكلة أو تحديدها، كذلك الاهتمامات الشخصية أو السياسية بموضوعات معينة، فعلى سبيل المثال: يهتم شخص ما بالعملية الانتخابية، فيتقصى عوامل النجاح في الانتخابات. كما أن الباحث الذي يعاني وطنه اضطراباً قد يحفزه ذلك على الاهتمام بعناصر عدم الاستقرار، في حين يهتم بعض الباحثين بأطر نظرية يستهدفون توكيدها أو إيضاح جوانبها المختلفة، فالمهتم بالنظرية الديمقراطية يميل في تحديد موضوعه أو مشكلة بحثه إلى الأسباب التي تدفع الشعب إلى المشاركة في العمل السياسي، أو قد يكون الدافع المال بشأن موضوع فيه عروض مالية مغرية لمن يتولى البحث فيه، كما يمكن أن يكون مصدر المشكلة هو تطوير الخبرة العملية في ميدان من ميادين البحث التي يتخصص فيها أحد الباحثين[1]. كما أن الصدفة أو الملاحظة غير المقصودة تؤدي إلى ملاحظة مقصودة، فتكون مصدر مشكلة تستدعي من الباحث صياغتها والإجابة عنها، وكذلك تخصص الشخص في ميدان معين وخبراته وتعمقه في

(1) Johnson . and Joslyn, op, cit., P. 34.

ذلك التخصص تجعله أقدر على تحديد المشكلات المتعلقة بتخصصه ويمكن أن يختار الباحث مشكلته من رصده لبعض التصرفات غير العادية التي تظهر فجأة، أو تظهر بعض السلوكات المثيرة، فيندفع الباحث صائغًا مشكلته بشأن تلك التصرفات سعيًا لتفسيرها وإيضاحًا لإشكالها، أو شعور الباحث بمشكلة تستدعي الإجابة والحل، كما أن الفضول العلمي يلعب دورًا مهمًا في اختيار مشكلة البحث، إذ غالبًا ما يسعى الباحثون لاختبار نظرية أو اختبار فروضها سواء تعلق الأمر بمدى صدقها في ظروف وأزمان مغايرة أو تعلق الأمر بالكيفيات التي طبقت بها.

ويضاف إلى ما سبق وجود موضوعات لم يتم التطرق إليها أو لا يزال الاختلاف يحتدم بشأنها، ومن المصادر التي يستفيد منها الباحث في اختيار المشكلة البحثية، المجلات والكتب والموسوعات العلمية كموسوعة العلوم الاجتماعية، والرسائل العلمية، والنقاشات العلمية، المثارة في الندوات والمحاضرات المختلفة، والاستفادة من خبرات الأساتذة وتوجيهاتهم، وينضاف إلى ذلك أهمية المشكلة في التطوير العلمي أو التطرق العلمي لقضايا تهم أغلبية المجتمع أو تتعلق بموضوعات حساسة، وبروز مشكلات على صفحات المجلات والجرائد تستدعي الحلول[1].

إن الرصد العلمي وحده كفيل باختيار المشكلة التي تستدعي تصميمًا بحثيًا علميًا للإجابة عنها، والباحث وهو يرصد الأحداث يتساءل بعد ملاحظته لحدث معين أو مجموعة من الأحداث عن ما هي خلفيات تلك الأحداث وهل تتبع سياقًا واحدًا؟ أو أن هناك بعض الظروف التي تغير هذه النمطية أو هذا السياق[2]؟.

كما أن الباحث يستطيع أن يفيد من الدراسات السابقة التي قد تقترح عليه مشكلات بحثية من خلال قراءتها ونقدها واكتشاف الخلل فيها بسبب سوء تطبيق بعض المناهج أو قلة البيانات بشأنها، أو بسبب تملك الباحث الجديد لمعلومات وبيانات بشأن تلك الدراسة التي لم تكن متاحة للباحث السابق، أو يركز الباحث على جزء من جزئيات البحث السابق

---

(١) عبد الباسط محمد حسن، مرجع سابق، ص ١٥٦-١٦٠.

(٢) عبد الله عامر الهمالي، مرجع سابق، ص ٥٣.

فيشبعها شرحًا وتفسيرًا من خلال دراسته المعمقة لها، فيعد بذلك البحث السابق مصدرًا لمشكلة بحثية جديدة. كذلك فإن الباحث قد يدفعه الفضول إلى إعادة النظر في بعض الدراسات التي توصلت إلى نتائج غير متوقعة، أو جانبها الصواب بشأن عملية التوقع، فيحاول كشف مواطن الخلل، هل كان سببه خطأ منهجيًا، أو بسبب دخول بعض العوامل التي تخفي مصالح بعض القوى التي تعمل على تزييف الحقائق والتأثير في مسار البحث مما يؤدي إلى نتائج وتوقعات مخالفة[1].

صياغة المشكلة البحثية:

تتضمن الصياغة الجيدة للمشكلة شروطًا عدة منها: ـ

١ـ أن تكون الصياغة واضحة، مفهومة لدى المجتمع العلمي بحيث تصاغ المشكلة بلغة سؤال واضح، فالسؤال وحده يضفي الوضوح ويجعل المشكلة مطروحة بشكل مباشر، لذلك يقول العلماء: إن أبسط صيغ المشكلة أفضلها؛ اِطْرَحْ سؤالاً إذن تتحدد مشكلتك العلمية[2]. هذه المشكلة العلمية لا يمكن أن تحوز خاصية العلمية إلاّ إذا كانت قابلة لأن تصاغ في شكل فروض علمية يمكن اختبارها، ويمكن أن تستدعي البرهنة عليها من خلال استخدام البيانات والأدلة العلمية التي يمكن الاتفاق عليها لدى الباحثين، بحيث تصاغ مفاهيم المشكلة البحثية صياغة إجرائية (أي تعرف المفاهيم إجرائيًا) ويمكن قياسها واختبارها. ولا يمكن أن تخضع المشكلة للدراسة العلمية إلاّ إذا تمّ صياغتها في شكل فروض أو فرضية واحدة على الأقل تتضمن علاقة، وكما ورد سابقًا، فإن المشكلة هي سؤال كبير لا يؤكد أمرًا ولا ينفيه، ولكنه استفهام واستفسار لا يخضع هو بذاته للاختبار، ولكن الافتراضات التي صيغت انطلاقًا من الاستفسار المذكور، أي اختبار العلاقة التي تصوغها الفرضية من الوقائع والمتغيرات[3].

٢ـ كذلك يجب أن تصاغ المشكلة في شكل علاقة بين متغيرين أو أكثر، كعلاقة زيادة

---

(١) أحمد يوسف أحمد: «تحديد المشكل البحثية»، في ودودة بدران (محرر)، تصميم البحوث في العلوم الاجتماعية، (جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٢)، ص ص ١٥ ـ ١٦.

(٢) ميخائيل إبراهيم أسعد، مرجع سابق، ص ٧٤.

(٣) المرجع نفسه، ص ٨٠.

المشاركة السياسية بارتفاع مستوى التعلم.

٣ـ تحديد نطاق المشكلة البحثية؛ زمانًا ومكانًا ومدى، بحيث يعرف المدى الزمني الذي تغطيه هذه المشكلة البحثية وكذلك الرقعة الجغرافية والموضوع الذي تتضمنه. وهذا كله يتوقف على الاعتبارات المتعلقة بالباحثين وعددهم وإمكاناتهم والبيانات المتوفرة لديهم بشأن ذلك، ثم درجة سهولة أو تعقد الإطار النظري الذي يوجه البحث، ومستوى المعرفة بشأن هذه المشكلة. إن التحديد الدقيق لنطاق المشكلة يسهل معالجتها[١]، ويوفر الجهد ويستبعد الموضوعات عديمة الأهمية من نطاقها.

٤ـ ضرورة الاستفادة من الدراسات السابقة المتخصّصة في الموضوعات المشابهة ومن خبرات المتخصصين والاسترشاد بنصائح الخبراء والأساتذة المحنكين.

٥ ـ أن ترتبط المشكلة البحثية بإطار نظري أعم يعطيها معنى ودلالة علمية أي تحديد العلاقة بين مشكلة البحث والإطاري النظري الأشمل، يتجلى فيه الربط بين التساؤلات والوقائع التي طرح السؤال بشأنها في إطار نظري منظم.

٦ـ أن يتم الربط بين المشكلة البحثية والإمكانات المتاحة لتغطيتها: من بيانات كافية وتمويل ضروري، وأن يكون ذلك حاضراً بداية في ذهن المقدم على عملية البحث حتى لا يجد نفسه في منتصف البحث يعاني فقدان البيانات والمعلومات الكافية عن موضوعه فيضطر للتخلي عنه أو تقديم بحث مبتور ليس في مقدوره الإجابة عن فروضه التي صاغها بداية. كذلك ينبغي للباحث أن يضع في عين اعتباره البيئة السائدة وتأثيراتها، وإمكانية تطبيق ذلك البحث فيها، خصوصًا في بلدان العالم الثالث، حيث القيود الاجتماعية والسياسية، ونقص الإمكانات المادية التي تؤثر سلبًا في عملية البحث العلمي[٢].

٧ـ يجب أن يأخذ الباحث في عين اعتباره وحدة التحليل التي ينصب عليها البحث، ووحدة التحليل هاته قد تكون: فردًا أو جماعة، أو مؤسسة، أو سلوكًا أو اتجاهًا، أو نمطًا في إدراك الأشياء.

---

(١) أحمد يوسف أحمد، مرجع سابق، ص ١١.

(٢) المرجع نفسه، ص ١٣.

العوامل المؤثرة في صياغة المشكلة:

هناك عوامل عدة تؤثر في صياغة المشكلة البحثية يمكن إجمالها فيما يلي:

١ـ النموذج المعرفي الذي يتبعه الباحث في معالجة الظواهر المختلفة، يؤثر في صياغة المشكلة.

٢ـ القيم والثقافة التي ينتمي إليها الباحث تترك آثارها في رؤية الباحث للمشاكل وصياغتها وطرق حلها.

٣ـ البيانات المتاحة بشأن المشكلة، فكلما توفرت تلك البيانات أمكن الباحث من صياغة مشكلته بأسلوب أدق.

٤ـ الوضع الاجتماعي والسياسي السائد (الحرية، مستوى التعلم، الوضع الاقتصادي والمعيشي للناس... إلخ).

٥ـ الإمكانات العلمية اللازمة للبحث (المناهج، وأدوات القياس، والإحصائيات، عدد الباحثين المتوفرين وخبراتهم)، وكذلك الإمكانات المادية المطلوبة.

٦ـ أهداف الباحث ودوافعه، والأهداف قد تكون علمية نظرية أو عملية تطبيقية[١].

ثانيا: المفاهيم Concepts: يستخدم عامة الناس ألفاظًا وعبارات يعبرون بها عن الأشياء أو الأحداث أو التصرفات المختلفة التي تعرض لهم في حياتهم اليومية، وهم بذلك يقيمون لغة للتواصل والتوصيل تسهل عليهم تحقيق أغراضهم الاعتيادية، هذه العبارات والألفاظ التي يستخدمونها ويصفون بها جملة النشاطات يطلق عليها مفاهيم. إلاَّ أن هذه المفاهيم التي تستخدم لدى العامة تتميز كثيراً بالعمومية وتنقصها الدقة بعكس اللغة التي يستخدمها أهل العلم، والتي يفترض فيها أن تكن دقيقة وواضحة.

تعريف المفهوم: تعبر المفاهيم عن« الصفات المجردة التي تشترك فيها الأشياء والوقائع والحوادث دون أن تعني واقعة أو حادثة بعينها، أو شيئًا بذاته»[٢]. أو هو (المفهوم) «لفظ

---

(١) عبد الباسط محمد حسن، مرجع سابق.

(٢) المرجع نفسه، ص ص ١٧٥ ـ ١٧٦.

عام يعبر عن مجموعة متجانسة من الأشياء، وهو عبارة عن تجريد للواقع يسمح لنا بأن نعبر عن هذا الواقع من خلاله»[1]. فالمفاهيم هي رموز نعبر بها عن أفكار أو ظواهر تجمعها خصائص مشتركة. والمفاهيم ليست هي الظواهر ذاتها ولكنها هي التصورات والتجريدات لأوصاف تلك الظواهر وخصائصها المشتركة. فحينما نقول: نظام سياسي، فنحن لا نقصد نظامًا سياسيًا ماديًا بعينه، ولكننا نقصد ذلك البناء الذي يحدث فيه التفاعل السياسي، وحينما نتحدث عن مفهوم السلطة السياسية، فإننا لا نعني سلطة بعينها، ولكننا نقصد أشكال احتكار وسائل القهر السياسي. هذه المفاهيم تحظى بأهمية قصوى لدى العلماء؛ لأنها تشكل حجر الأساس في صياغة النظريات، فلا غرو أن نجدهم يحرصون كل الحرص على وضوحها ودقتها ومقدرتها على استيعاب وصف الظواهر أو أهم العناصر المكونة لها. كما نجد مختلف العلوم تحرص على صياغة مفاهيمها الخاصة بها، فكل مجتمع علمي أو حقل معرفي له مفاهيمه ومصطلحاته التي يستخدمها أعضاؤه باعتياد، وهم أدرى الناس بدلالاتها من غيرهم فمفاهيم: التغير الاجتماعي والحراك الاجتماعي، والعلاقات الاجتماعية أكثر تداولاً عند علماء الاجتماع، في حين يتميز حقل علم السياسة بمفاهيمه الخاصة به من مثل: السلطة السياسية، والديمقراطية، والمشاركة السياسية.. إلخ. وتمثل المفاهيم وسائل الاتصال والتواصل بين العلماء والباحثين، وتعمل على نقل المعرفة وتطويرها وتعميمها. واستيعاب المفاهيم هُو المدخل الأساس لأي علم من العلوم يراد دراسته، وبدون استيعاب مفاهيم علم من العلوم واصطلاحاته يستحيل على الدارس إدراك أسراره ومضامينه.

المفاهيم والتعاريف: إذا كان المفهوم تعبيرًا موجزًا يدل على ظاهرة ما، فإن التعريف هو المناظر المعادل للمفهوم غير أنه يتميز بخاصية الشرح والتحليل للظاهرة ليجعلها أكثر قابلية للفهم، وبين المفهوم والتعريف أصل مشترك سواء كان هذا الأصل المشترك هو المتغير الواقعي، أو التصور النظري الذي قد يشكل إطارًا مرجعيًا لكليهما[2].

وإذا كان يشترط في المفهوم الدقة والوضوح، فإن تلك الشروط ذاتها تنسحب على

---

(١) محمد الجوهري، عبد الله الخريجي، طرق البحث الاجتماعي، (القاهرة: مطبعة المجد، ١٩٧٨)، ص ٧٣.

(٢) علي ليلة، «المفاهيم ومشكلة التعريف»، في ودودة بدران (محرر)، مرجع سابق، ص ٣٠.

التعريف. وتنقسم التعاريف إلى تعاريف اسمية وأخرى حقيقية:

التعريف الاسمي: Nominal definition: حيث يستخدم كلمة أو جملة عوضًا عن أخرى، ويأخذ المفهوم هنا معنى تحكميًا أعطي له، ولا يدعي حقيقة أخرى، سوى التطابق مع تعريفه الخاص، ولا يضيف شيئًا لمعارفنا، غير أنه يمكن أن يساعد منهجيا في تنمية المعارف[1].

ويمكن التعبير عن التعريف الاسمي بأنه عبارة تشرح معنى أو تحدده أو تشير إليه، هذه العبارات أو الشروح يكون مصدرها الشخص الذي أطلقها على مفهوم معيَّن بشكل تحكمي، ولا يشترط فيها أن يكون مصدرها المفردة الواقعية التي يحاول دراستها. ويكفي أن يصوغ باحث مصطلحًا معينًا يشير إلى مجموعة معينة من المعاني ويستخدمه في تحليلاته، ثم بعد ذلك يتبعه الباحثون بالقبول والموافقة والاستخدام، أي يحظى بالاتفاق، ولكن يشترط أن يكون الصائغ للتعريف الاسمي من أهل الاختصاص في ميدانه. فالتعريف الاسمي قد تقتضيه ظروف منها: عجز معنى سابق في اللغة عن التعبير بدقة عن أحد المفاهيم؛ لذلك يلجأ إلى إعادة صياغة التعريف السابق ليكون أكثر وضوحًا واستيعابًا ومواكبة للتطورات العلمية[2].

التعريف الحقيقي: Real Defintion: حيث يعرف الشيء ويحدد بخصائصه الجوهرية، حيث يفترض حقيقة مؤداها وجود تطابق بين الشيء المعرف والتعريف الذي استخدم في تعريفه وتحديده[3]. أي يغدو التعريف واقعيًا بانطلاقه من الواقع الذي يسعى لتعريفه، فمرجعه الظواهر الواقعة القابلة للملاحظة الأمبريقية. لذلك، فإن التعريف الحقيقي يعمل على إظهار خصائص الشيء الذي يعرفه وكذلك مكوناته، وبمعنى آخر فإن التعريف الحقيقي أو الواقعي هو المتغير التابع في حين أن الواقع وخصائصه ومكوناته هي المتغير

---

(1) Madeleine grawitz: op. cit., p. 18.

(٢) علي ليلة، مرجع سابق، ص ص ٤٦ - ٤٨.

(3) Madeleine grawitz: op. cit., pp. 18 -19.

المستقل. وإذا كان التعريف الواقعي محللاً وشارحًا لمتغير واقعي أو للمفهوم الذي يرمز إليه، فإن التعريف الاسمي هو رمز مفروض على متغير واقعي. إلاَّ أن كلا منهما يؤديان أدوارًا في عملية البحث العلمي، كذلك لا يوجد فصل حاد بينهما، فكل منهما يشير إلى الشيء أو المتغير الذي ترمز إله الكلمة. وفي التعريف الواقعي يمكن أن يحل التعرف محل المفهوم دون أن يحدث ذلك تغييراً في المعنى، والتعريف ينبغي أن يكون أسهل من حيث الفهم على الرغم من كونه أطول عبارة وأكثر تعقيداً من المفهوم[1]. كما أن كلا من المفهوم والتعريف يتأثران بالخلفية الثقافية والاجتماعية والسياق التاريخي للباحث، وكذلك بالبيئة السائدة، والنموذج الفكري للمجتمع العلمي الذي ينتمي إليه الباحث. والتطورات العلمية والأطوار التاريخية، والمعاني التي يضفيها مدرك الظاهرة عليها، هذا كله ما يجعل المفاهيم والتعاريف خاضعة للنسبية.

التعريف الإجرائي Operational Definition.

أول مؤسس للإجرائية هو الفيزيائى «بريدجمان» **BRIDGMAN**، فهو الذي وضع مبدأ التعاريف الإجرائية سنة (1927). وبعد ذلك نقلها علماء الاجتماع إلى ميدان الدراسات الاجتماعية، فقد كتب «بريدجمان»: «عمومًا، بواسطة المفاهيم، لا ننتظر شيئًا أكثر من مجموعة عمليات، وأن دلالة فرضية هو تحققها»[2]. وهو يقصد بذلك أن المفاهيم لا يمكن تعريفها وتحديدها إلاَّ من خلال الميادين التي تطبق فيها العمليات التي تستخدم في تعريف تلك المفاهيم، وبمعنى آخر فإننا نعرف المفهوم بالعمليات التي يتضمنها. وجعل القضايا النظرية المجردة قابلة للقياس والتعبير عنها بشكل عملي. فالتعريف الإجرائي «هو الذي يحدد المفهوم باستخدام ما يتبع في ملاحظته أو قياسه، أو تسجيله»[3]. ويستهدف التعريف الإجرائي تحقيق المزيد من الدقة والوضوح، وتنمية القدرة على معالجة الظواهر وتسهيل إجراءات البحث والإلمام بموضوع البحث والدراسة. فعلى سبيل المثال؛ يمكن تعريف

---

(١) علي ليلة، مرجع سابق، ص ص ٥١ ـ ٥٣.

(2) - Madeleine grawitz: op. cit., p. 333.

(٣) علي ليلة، مرجع سابق، ص ٥٦.

العنف السياسي الداخلي إجرائيًا خلال تحديد أعمال الشغب التي تحدث سنويًا، وعدد القتلى، والمظاهرات والاضطرابات، والمسجونين بسبب الشغب.

ويمكن تعريف الصراع الدولي إجرائيًا من خلال العمليات التي يتضمنها وتتمثل في: الأعمال العدوانية الدولية التي تتضمن التهديدات وعددها، وتجنيد القوات المسلحة، والعقوبات الاقتصادية وطرد الدبلوماسيين.

ويستدعي التعريف الإجرائي مجموعة من الضوابط التي ينبغي أخذها في عين الاعتبار والمتمثلة في: ـ تحديد مجموعة من المؤشرات التي تساعد على توضيح المفهوم، وتحدد طبيعة المتغيرات موضع الاهتمام ـ كما ينبغي أن تحول المفاهيم النظرية إلى مفاهيم يمكن قياسها أو قياس مؤشراتها ـ وكذلك ينبغي تكميم الظواهر أي إعطاؤها قيمًا وأرقامًا يمكن إحصاؤها وإخضاعها لنسب ومعدلات تحمل دلالات علمية. وهناك ضابط آخر يتمثل في ضرورة تفكيك المفهوم إلى عناصر يمكن أن تخضع لمقاييس فرعية تقوم بقياس كل عنصر من هذه العناصر ليأتي التعريف في الختام تجميعًا لما تبرزه تلك المقاييس والمؤشرات[1].

أهمية المفاهيم وصياغتها: المفاهيم هي حجر الأساس في بناء النظريات، وهي أداة التواصل بين الناس والتوصيل للمعاني والقضايا المختلفة، وهي الرابطة بين العالم وموضوعه، وهي تثير لدى من تتوجه إليه ميلاً معينًا نحو سلوك معيَّن، أو تدفع الأفراد والجماعات إلى تبني سلوك معين، كما يمكن أن تغير أنماط التفكير والسلوك لدى أولئك الذين توجهت إليهم. والمفاهيم قد تكون أداة لوصف أشياء أو تقويم قضايا أو التحريض من أجل فعل شيء أو الامتناع عن فعله، فمفهوم «ديمقراطي» يمكن أن يصف بشكل علمي وضعًا سياسيًا واجتماعيًا معينًا أو يقوِّم ذلك الوضع سلبيًا أو إيجابيًا كما يمكن أن يأخذ طابعًا تحريضيًا بتأييد ذلك الوضع ومساندته أو مكافحته والتمرد عليه[2].

وليس عجيبًا أن يهتم العلماء بالمفاهيم وصياغتها لما تكتسيه من أهمية في بناء

---

(١) المرجع نفسه، ص ص ٥٧ ـ ٥٨.

(٢) جورج كلاوس، لغة السياسة، ترجمة ميشيل كيلو، ط ٢ (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٩٠)، ص ص ١٠ ـ ١١.

النظريات وتطوير العلوم، يقول «تومبسون» «إن كل العلوم تعتمد على المفاهيم، فهي الأفكار التي حملت اسماء، وهي التي تحدد السؤال الذي يساله الباحث، وتحدد كذلك الإجابة عنه، وهي البناء الأساس الذي تؤسس عليه النظريات. فالعلم دائمًا يبدأ بتشكيل المفاهيم التي تصف العالم، إذ إنه قبل شرح الظواهر لابد من وصفها فالسؤال لماذا؟ لابد أن يأتي بعد ماذا؟ الذي يجاب عنه من خلال إطار مفاهيمي يشخص، ويصف، وينظم، ويقارن، ويكمم بالألفاظ أية ظاهرة، فالمفهوم هو القاعدة الأمبريقية للعلم، لذلك لابد من التحرك وراء المفاهيم حيث لا يتقدم العلم ما لم يتم التحرك فيما وراء صياغة المفاهيم ولا يبدأ بدونها. كذلك فإن ما نعرفه لابد أن يصل إلينا من خلال وسيط لغوي في صورة مفاهيم تعكس الواقع أو تحوله إلى مادة قابله للفهم، بل إن المعرفة التي يتم تحويلها كميًا لابد أن يعبر عنها في النهاية بلغة طبيعية في صورة مفاهيم ومصطلحات وألفاظ»[1]. كما أن المفاهيم هي التي تساعدنا على نقل ما توصلنا إليه من نتائج علمية وما لاحظناه من وقائع فهي الواسطة لتبليغ الحقائق العلمية. ونظرًا للأهمية التي تحظى بها ركز الباحثون على خطورة صياغتها وبنائها أو إعادة صياغة مفاهيم صارت عاجزة عن استيعاب الحقائق، أو بسبب ظهور تطورات جديدة جلبت معها أدوات أكثر ملاءمة وصلاحية لإعادة صياغة المفهوم أو المفاهيم، وأقدر على الإحاطة بالحوادث والعمليات والأشياء.

وتلعب الخبرة الذاتية دورًا كبيرًا في بناء المفاهيم أو إعادة بناء مفاهيم ناقصة، كما أن التخيل الفردي يقوم بتصور مفاهيم يصكها لاحقًا وتغدو مصطلحات متداولة بين المتخصصين، أو تصاغ المفاهيم من مفاهيم أخرى كصياغة مفهوم المشاركة من مفهوم الانتخاب أو الديمقراطية. ويمكن أن يصطلح مجموعة من العلماء على مفهوم صاغه فرد أو مجموعة أفراد وأصبح مقبولاً ومتداولاً لدى المجتمع العلمي، أو الجماعة العلمية المنتمية إلى حقل معرفي معين، ويمكن أن يتولد المفهوم نتيجة انطباعات فردية أو عبر الملاحظة المقصودة أو غير المقصودة، أو بواسطة الإدراك الواعي للظواهر، الذي يمتلكه متخصص صاحب خبرة ومعلومات، وكذلك القراءة الواسعة المتعمقة الواعية تساعد على المقدرة على صياغة

---

(١) نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص ص ١٥-١٦.

المفاهيم صياغة جيدة؛ والصياغة الجيدة هي التي تستوعب عناصر الظاهرة التي يتمثلها المفهوم وتستبعد العناصر الغريبة الدخيلة، كما تتميز بالوضوح والدقة والميل إلى الاختصار قدر الإمكان. ويركز الأمبريقيون بشأن صياغة المفهوم على خاصية امتلاكه للدلالة الأمبريقية أي دلالته على شيء، وكذلك مقدرته على الوصف[1].

وباختصار ينبغي أن يكون المفهوم واضحًا، ومعبرًا، ومستوعبًا، وطاردًا للعناصر الدخيلة، وأن يكون موجزًا وله قدرة كبيرة على وصف العناصر الداخلة تحته. وعلى العالم الذي يهتم بإعادة صياغة مفهوم معين أن يولي أهمية إلى البيئة الثقافية والاجتماعية والسياق التاريخي والنموذج المعرفي (كل هذه العناصر) التي أنتجت المفهوم محل الفهم أو إعادة الصياغة أو التعريف. وإذا كان التعريف هو المناظر والمعادل للمفهوم، فإن هناك شروطًا أخرى (إلى جانب الشروط التي ينبغي توفرها في المفهوم) أن تكون حاضرة في ذهن الذي يتصدى للتعاريف الشارحة والمحللة للمفاهيم، وهذه الشروط يمكن إيجازها حسب ما ذهب إليه المناطقة فيما يلي:

١- أن يكون التعريف كافيًا للغرض الذي صيغ من أجله.

٢- أن يكون واضحًا ومفهومًا عند الشخص المخاطب به.

٣- أن يكون معادلاً للمفهوم، بحيث يمكن إحلال أحدهما محل الآخر.

٤- أن لا يصاغ صياغة مجازية أو رمزية.

٥- أن يكون مفسرًا لمعنى اللفظ أو المفهوم.

٦- أن يبرز الخصائص الجوهرية في الشيء المعرف.

٧- أن لا يصاغ صياغة سلبية، كأن تصاغ الدكتاتورية بانعدام الديمقراطية أو غيابها، إلا إذا اضطر إلى ذلك كأن يعرف اليتم بفقدان أحد الأبوين أو كليهما.

---

(1) - Mary Kweit, and Robert Kweit; op. cit., p.21.

- وانظر كذلك: - محمد الوفائي، مناهج البحث في الدراسات الاجتماعية والإعلامية (القاهرة: الأنجلو المصرية، ١٩٨٩) ص ٢٣.

- السيد علي شتا، مرجع سابق، ص ٤٤.

٨ـ إلغاء الغموض عن المفهوم.

٩ـ أن يمتلك خاصية المرونة التي تجعله قابلاً لمسايرة التطور وأن يكون قابلاً للاتساع ليشمل متغيرات جديدة.

١٠ـ أن يكون مالكًا لخاصية النسبية، بمعنى أن يأخذ في عين اعتباره خصائص المُسْتَقْبِل، لذلك ينبغي أن يصاغ صياغة تجعله مفهومًا لدى المستقبل(١). (أي الشخص المخاطب بالمفهوم).

ثالثًا: الفروض Hypotheses: «الفرض هو ما يصف العلاقة بين متغيرين أو أكثر»(٢). ويمكن تعريف الفروض بأنها «تقريرات واضحة تشير إلى طريقة تفكير الباحث في العلاقة بين الظواهر المعنية بالدراسة، وتشير إلى الطريقة التي يظن بها أن متغيراً مستقلاً يؤثر أو يعدل متغيراً تابعًا»(٣).

فالفروض هي تلك الجمل التي تتضمن قضايا يفترض الارتباط بينها، وهي علاقة مفترضة بين متغيرين أو أكثر يتوصل إليها الباحث من خلال الدراسة أو عبر الملاحظة العابرة التي تتحول لاحقًا إلى ملاحظة مقصودة. كما أن الفروض هي تعميمات لم تثبت صحتها يطلقها الباحث ليصف بها العلاقة بين ظاهرتين ، ويسعى بعد ذلك لاختبار تلك العلاقة وفق المنهج الذي يصفه لإثبات ما افترضه. كأن يفترض باحث سياسي وجود علاقة بين العنف الداخلي الذي يمارس في دولة من الدول وانخراطها في الصراع الدولي؛ في صيغة: كلما ازداد العنف الداخلي، ازداد انخراط الدولة في الصراع الدولي. أو كأن يفترض الباحث وجود علاقة بين المستوى العالي من التعلم والمشاركة السياسية، في الصياغة التالية: تزداد المشاركة السياسية كلما ارتفع مستوى التعلم.

هذه الافتراضات والتعميمات تحتاج إلى اختبار للتحقق من صدقها، ويلعب القياس والمقارنة والملاحظة دوراً مهمًا في التثبت من تلك الافتراضات، فإذا ثبتت صحة الفرضية

---

(١) علي ليلة، مرجع سابق، ص ص ٤١ ـ ٤٢.

(2) A. Lee Brown: OP.cit., P. 139.

(3) Janet B. Johnson, and richard Joslyn,: OP.cit., P. 45.

اندرجت في عداد القانون، وذلك بدعم الفرضية وتأكيدها بإيضاحات كمية.

ويمكن أن ترفض الفرضية بعد اختبارها إذا كذبتها النتائج، بمعنى عدم وجود علاقات أو ارتباطات بين المتغيرات التي افترض الباحث وجودها.

مصادر الفروض: تتعدد مصادر استقاء الفروض وصياغتها ويمكن إجمالها في:

١ـ خبرة الباحث، فالباحث المتخصص والمتعمق في تخصصه يملك قدرة كبيرة على استخلاص العلاقات بين الظواهر التي يتولى دراستها.

٢ـ وكذلك من خلال الملاحظات اليومية، أو عبر الملاحظة العابرة.

٣ـ أو في معرض القيام ببحوث أخرى لها أهداف مغايرة، حيث تبرز بعض العلاقات والارتباطات للباحث ما كان يقصدها عند تصميم بحثه الأصلي.

٤ـ التطور العلمي: إن التطور العلمي يساعدنا أكثر على استخلاص العلاقات والفروض التي تدفعنا إلى المزيد من الاهتمام بها للتحقق من صدقها، أو التحقق من فروض ونظريات سابقة مستخدمة فيأتي التطور العلمي بتقنياته وأطره الفكرية ليدحض تلك الفروض والنظريات[١] أو يؤكدها.

٥ـ كما يمكن استخلاص الفروض من النظريات العلمية السابقة، وذلك كان يعمد الباحث إلى استنباط فرض أو جملة فروض يصيغها في جمل ويخضعها للاختبارات العلمية.

٦ـ المكونات الثقافية للمجتمع: فكل مجتمع له قيمه وثقافاته وخصائصه ونظرته للأشياء وتفسيره للظواهر، هذه التفسيرات المجتمعية تحتاج إلى اختبار المتخصصين لتأكيدها أو تفنيدها؛ خدمة للعلم وسعيًا لتطوير المجتمع وترقية نظرته للأشياء.

٧ـ خيال الباحث وحدسه ومهاراته، منفردة أو مجتمعة هي مصادر للفروض[٢].

---

(١) النظرية هي أوسع من الفرض، فهي نظام لتفسير الظواهر أو توقعها، يتضمن مجموعة من الفروض. انظر: (Madeleine grawitz: op. cit., p. 345.).

(٢) عبد الله عامر الهمالي، مرجع سابق، ص. ٧٢. وعبد الباسط محمد حسن، مرجع سابق، ص ص ١٨١-١٨٣. وانظر أيضًا: - Modeleine Grawitz, OP. cit., pp. 345-346.

أهمية الفروض: تكتسي الفروض أهمية كبرى في صياغة النظريات وبنائها، فهي البداية أو يمكن أن تكون البداية لصياغة نظرية، وكذلك تقوم الفروض باختبار النظرية بعد تفكيكها وصياغتها في مجموعة فروض قابلة للاختبار.

كما أن الفرضية أداة فاعلة في تقدم المعرفة البشرية، بما تفترضه من علاقات وارتباطات بين الظواهر في إطار نظري أوسع، وتسعى بعد كل ذلك إلى التحقق من وجود تلك العلاقات وأنماطها أو قياس تلك العلاقات وتكميمها.

كما تفيد الفرضية في توجيه البحث، فهي التي ترشد الباحث إلى الخطوات التي ينبغي له أن يتبعها ليصل إلى ما افترضه، وهي بذلك بمثابة الإجابة المقترحة للتساؤل المطروح، يقول «كوهن»: «... فنحن نجهل أية وقائع نجمعها، إن لم تكن بين أيدينا فرضية تقودنا، كما أننا نعجز عن تمييز الملائم من الوقائع من المنافي، إن لم يكن في متناولنا شيء نسعى إلى تبريره»[1]. كما يساعدنا الفرض على انتقاء الوقائع الملاحظة، هذه الوقائع المجتمعة، تسمح لنا بتفسيرها، وإعطائها معانٍ ودلالات بعد التحقق منها[2].

شروط صياغة الفروض: نظراً لأهمية الفرضية وما يترتب عليها من خطوات لاحقة ونتائج، رأى العلماء المتخصصون في مناهج البحث أن يزودوا الباحثين بجملة توصيات وإرشادات من أجل إنجاز صياغات فروض علمية دقيقة ومعبرة. تلك الإرشادات يعبر عنها في الغالب بالشروط التي يمكن إيجازها فيما يلي:

١ـ الوضوح: بمعنى أن تكون عبارة الفرضية واضحة ومعرفة بدقة، ويسرى الوضوح على جميع المتغيرات التي يتضمنها الفرض ويستحسن اللجوء إلى التعاريف الإجرائية إذا كان في الإمكان قبول عناصر الفرضية ذلك أو كان اللجوء إلى الإجرائية أجدى.

فلو افترض باحث مهتم بدراسة السياسة الخارجية للدول أن هناك اختلافًا بين السلوك الخارجي للدول الصغيرة والسلوك الخارجي للدول الكبرى، ينبغي عليه أن يعرف ماذا يقصد

---

(١) ميخائيل إبراهيم أسعد، مرجع سباق، ص ٧٢.

(2) Madeleine Gawitz, op. cit., p. 345.

بالدول الصغيرة وكذلك الكبيرة؟ وأن يقدم البيانات الكافية التي تثبت ما افترضه سواء تعلق الأمر بالمدى الزمني أو قياس العلاقات والسلوكات الفعلية[1].

كذلك يقضتي الوضوح تحديد الفروض وذلك بجعل العلاقات بين المتغيرات من حيث المستوى أو الاتجاه (هل العلاقة إيجابية أو سلبية) وفي ظل أي ظروف يمكن أن تظل هذه العلاقة قائمة، كما ينبغي للفرض أن يوضح كذلك العلاقات التي يمكن توقعها بين المتغيرات المفترضة والشروط التي تتحكم في تلك العلاقات.

٢-الإيجاز: أن تكون العبارة التي صيغ فيها الفرض مختصرة موجزة توحي بوجود العلائقية أو الشرطية أو انعدامهما كقولنا: يرتبط الاستبداد السياسي سلبًا بالمشاركة السياسية.

٣-القابلية للاختبار والإثبات: وذلك بأن يصاغ الفرض في عبارات قابلة للاختبار، سواء من خلال القياس أو المقارنة أو البرهنة المنطقية، وذلك بتعريف العبارتين اللتين يقيمهما الفرض تعريفًا دقيقًا وإجرائيًا إن أمكن كما ذكرنا ذلك سلفا. ونستطيع من خلال اتباع خطوات البحث إدراك العلاقة التي يقيمها الفرض بين المتغيرات.

٤-أن يرتبط الفرض بإطار نظري يعطيه دلالة ومعنى، بحيث يخضع لمجموعة المعارف العلمية السائدة والتي من شانها إثباته أو دحضه.

٥-أن تكون عبارة الفرض خالية من التناقض.

٦-يجب أن يقدم الفرض تفسيراً لبعض الحقائق، ويكون ذلك التفسير معقولاً ظاهريًا.

٧-أن يكون الفرض أشمل من سابقه: وذلك إذا قدر له أن يحل محل فرض سابق ويجب أن يشرح جميع الحقائق التي شرحها الفرض السابق بالإضافة إلى حقائق أخرى لم تستطع الفروض السابقة شرحها وهذا ما يطلق عليه بمقياس التعميم أو الشمول[2].

---

(1) Brian H. Gibbs, and J. David Singer, Empirical knowledge on world politics, (U.S.A: Greenwood press, 1994), pp. 126-127.

(٢) محمد معين صديقي، مرجع سابق، ص ص ٢٤-٢٥.

ونظراً لأهمية الفروض، ينبغي للباحث أن يستعين بذوي الخبرة والمهارة والاختصاص في صياغة فروضه،[1] وأن يهتم بالمفاهيم التي يطلقها على الظواهر محل الدراسة.

والفروض قد تأخذ طابعًا تعميميًا مطلقًا مثل قولنا: (إن كل الانقلابات العسكرية دبرها وقادها ضباط ذوو رتب متوسطة)، كما يمكن أن تأخذ الفروض صيغًا احتمالية، والتي تعطي نسبًا لحدوث ظاهرة من الظواهر مثل: (إن ٨٥٪ من الانقلابات العسكرية دبرها وقادها ضباط ذوو رتب متوسطة).

كما أن الفروض يمكن أن تأخذ صيغة تعميمات الميل أو النزعة والتي تدل على وجود ميل أو نزعة معيَّنة لدى فئة من الناس نحو سلوك معين مثل: (إن هناك ميلاً أو نزعة لأن يكون تدبير الانقلابات العسكرية وقيادتها من ضباط ذوي رتب متوسطة)[2].

وملاحظة أخيرة وهي أنه يوجد ترابط كبير بين المفاهيم والنظريات والفروض، فالفرض يصاغ في مفاهيم كما أن الفرض يختبر النظرية بالرغم من كونه يمكن أن يكون وليد نظرية، والنظرية توجه الفرض وتتأكد به.

وبعدما تعرضت لمشكلة البحث وصياغتها وكذلك المفاهيم وأخيراً الفروض، أشير هنا إلى الخطوتين الأخريين وهما: المناهج والأدوات والوسائل والأساليب، وقد تعرضت لهما في موضوع المفاهيم ولن أكرر ذلك هنا، زيادة إلى ذلك أنني سأتولى بإذن الله في الفصول اللاحقة شرح ذلك على انفراد وبإسهاب.

***

---

(١) عبد الله عامر الهمالي، مرجع سابق، ص ص ٧٢ - ٧٣. وعبد الباسط محمد حسن، مرجع سابق، ص ص ١٨٣ - ١٨٤. وانظر كذلك:

.- Madeleine Grawitz, op. cit., p. 347.

(٢) محمد زاهي المغيربي، مرجع سابق، ص ٩٢.

المبحث الثاني:

مستويات البحث العلمي:

يختلف المتخصصون في الدراسات المنهجية بشأن هذا المفهوم (المستوى) فهناك من يطلق عليه وظائف العلم أو المنهج العلمي والتي تتضمن: الوصف والتفسير والتنبؤ والتحكم[1]. وهناك من يختار وصف مستويات البحث العلمي ويقصد بها تناول الظاهرة عبر مستويات متعددة، أو الغرض الذي يستهدفه البحث في عملية تفسير الظاهرة محل البحث والدراسة. وأي مستوى يقتصر على جوانب محددة من الظاهرة، فهو يعلن ضمنياً أنَّ هناك جوانب أخرى يمكن أن تتولاها مستويات أخرى من البحث. والمستوى الواحد في حد ذاته يمكن أن يتضمن مستويات أخرى.

فإذا كنا بصدد مستوى الوصف، فإن الوصف لا يستغرق في دراسته كامل الظاهرة أو الواقعة التي يستهدف وصفها، لأن الظاهرة يتطلب تناولها من جوانب عدة وبالتالي عبر مستويات متعددة، فعلى سبيل المثال: نستطيع عبر مستوى الوصف، وصف المؤسسة السياسية أو وصفها من خلال التصنيف، أو تفسيرها في مستوى أعمق بإيجاد تفسير علمي لاستمرارها. فالظاهرة يمكن دراستها عبر مستويات متعددة (الوصف، التصنيف، التفسير)[2].

ويشمل هذا المبحث، الوصف، والتصنيف، والتفسير، والتوقع.

أولاً: الوصف: Description: الوصف هو (جرد يجيب عن السؤال «ماذا» هناك)[3]. فالوصف أو الدراسات الوصفية تستهدف إعطاء صورة كلية عن الظاهرة موضوع البحث والدراسة بهدف التعرف على كينونتها، حيث يقوم الوصف بدراسة الظواهر المجهولة نسبياً لاستكشاف ملامحها، تمهيداً لوضع فروض وإجراء اختبارات أكثر تعمقاً أو الاكتفاء

---

(١) صلاح قنصوة، فلسفة العلم، ط ٣، (بيروت: دار التنوير، ١٩٨٣)، ص ١٣٥.

(2) Madeleine Grawitz, op. cit., pp. 350-351.

(٣) صلاح قنصوة، مرجع سابق، ص ١٣٩.

بذلك المستوى من البحث. ويؤخذ على هذا النوع من الدراسات افتقارها إلى قواعد محددة للوصف ترشد الباحث، اللهم إلاّ القواعد العامة المتعلقة بالمنطق، والموضوعية، والعمق، وذلك إذا التزمها الباحث. ويمكن التمثيل للدراسات الوصفية في حقل العلوم السياسية بالبحوث التي تتناول وصف النظم السياسية في دول معينة أو الوصف العام للسياسة الخارجية لدول معينة[1].

فالإجابة عن ما حدث تستدعي الوصف أي: وصف ما حدث وصفًا مفصلاً، بتحديد خصائص الظاهرة وعناصرها وطبيعة العلاقات الموجودة بين تلك العناصر، سواء كانت علاقات طردية أو عكسية. وقد يستغني الباحث بهذا المستوى من الدراسة أو يعد الوصف مرحلة لخطوات أخرى تستهدف عملية تفسير الظاهرة، وذلك بكشف العوامل المؤدية لحدوث تلك الظاهرة والكيفية التي تمت بها عملية الحدوث؛ أي السعي من أجل الفهم الذي يستهدفه العلم من خلال وظيفتي الوصف والتفسير اللتين تجيبان عن صياغات الأسئة ماذا؟ وكيف؟ ولماذا؟.

ومن خلال الوصف يكتشف العلم بوسائله العالم الأمبريقي؛ أي يجيب عن ماذا؟ (عن ما هو قائم)[2]؟.

فالوصف الذي يستهدف جرد الواقع، ينبغي أن يوافق الواقع الذي يصفه، وأن يستخدم الوصف مفاهيم مناسبة للوقائع التي يصفها، آخذاً في عين اعتباره البيئة التي توجد فيها الوقائع ومكوناتها الثقافية والسياق التاريخي لها، لأن الوصف الجيد للظواهر يستطيع أن ينجز وظيفة التحليل لتلك الظواهر، على الرغم من أن هذا المستوى من البحث لا يكفي وحده ولكن يحتاج تفسير الظاهرة بشكل معمق إلى خطوات أخرى[3].

---

(١) محمد السيد سليم، «تصميمات البحوث غير التجريبية بين النظرية والتطبيق»، في ودودة بدران (محرر)، تصميم البحوث، مرجع سابق، ص ص ١٢٩ - ١٣٠.

(٢) السيد علي شتاته، مرجع سابق، ص ص ١٧ - ١٩.

(3) Madeleine Grawitz, op. cit., p. 352.

ثانيا: التصنيف Classification

تسعى العلوم من أجل الفهم والتفسير والتعميم، إلى تنظيم أفكارها وتصنيف بياناتها في تصاميم أعدت سلفًا من أجل شرح وتوضيح الحالة أو الحالات التي تتولى دراستها. فالتصنيف يهتم بطريقة ارتباط بعض العناصر ببعضها الآخر ليضعها في فئات وفقًا للتماثلات التي تجمعها [1]. ويمكن تعريف البحوث التصنيفية بأنها تلك التي تهتم «بتوزيع وحدات الظاهرة بين فئات معينة محددة بمعنى تجميع الوحدات المتشابهة من الظاهرة تحت مسمى معين، والوحدات الأخرى تحت مسمى آخر... وتتضمن هذه البحوث شقين أساسيين: عملية التوزيع، وعملية البناء للفئات وهي العملية التي تعرف باسم التبويب»[2].

قد يكتفي بعض الباحثين بمستوى التصنيف إلاّ أن التصنيف ذاته قد يعتبر خطوة تقود إلى خطوات أعمق لدراسة الظواهر وشرحها وإيضاحها. ويشيع استخدام التصنيف لدى المتخصصين في العلوم السياسية كما يشيع في العلوم الأخرى الاجتماعية أو الطبيعية.

ففي دراسة العلوم السياسية، يستخدم التصنيف في النظم السياسية لتبيين العناصر المشتركة التي على أساسها تصنف أنماط من النظم السياسة، فهناك من يصنف دراسته للنظم التي يختارها وفقًا لانتقال السلطة، أو طبقًا لعنصر التعددية السياسية، أو وفقًا للوظائف التي تؤديها، كما يستخدم التصنيف في دراسة الجماعات والتنظيمات السياسية الأخرى، بل أكثر من هذا، فإن الباحثين استطاعوا خلال التصنيف أن يبنوا نماذج لظواهر أو جماعات عرقية أو أشخاص ثوريين أو نماذج للمستبدين[3].

وللتصنيف فوائد عديدة منها: أنه يفيدنا في كونه يمتلك مقدرة على تنظيم المعرفة والمعلومات والبيانات التي نستقيها، ويساعدنا على افتراض علاقات بين الظواهر المصنفة،

---

(1) A.Lee Brown, OP, cit., p. 140.

(٢) محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص ١٣٠.

(3) Mattei Dogan et Dominique Pelassy, sociologie politique comparative, (Paris: Economica, 1982), pp. 173-175.

فهو بهذا يساعد على تطوير العلم وتقدمه، ويسهل التصنيف العمليات الأخرى المتعلقة بالشرح والتوقع.

كما أن التصنيف يساعد على:

١- فهم الحالات الفردية للظاهرة بطريقة روتينية، فإذا وصفنا النظام السياسي على أنه تسلطي يمكن معرفة أو توقع أدائه المحتمل، مثلما إذا صنف الطبيب المرض على أنه جدري، تمكن من تحديد العلاج المناسب له.

٢- تلخيص الظاهرة، فإذا كانت الظاهرة الحزبية، مثلا، محل البحث والدراسة،فإن تصنيف النظم الحزبية إلى أحادية، وثنائية، وتعددية، يساعد على تلخيص الظاهرة، بتحديد عدد الحالات التي تندرج تحت كل فئة.

٣- التصنيف مقدمة لفهم وشرح مصادر التفاوت بين الفئات المتعددة، ففي المثال السابق يكون السؤال المنطقي هكذا: لماذا ينشأ نظام الحزب الواحد في دولة معينة ونظام التعدد في دولة أخرى؟

٤- يساعد على اكتشاف المتغير التفسيري للظاهرة، فإذا تساءلنا عن مصدر الاختلاف بين فئات النظم الحزبية؟ يمكن أن نتوصل إلى المصدر الذي قد يكمن في درجة التعددية السياسية في المجتمع أو الأيديولوجية أو غيرهما.

٥- التصنيف خطوة أولى نحو التعميم، فبتوصلنا إلى فئات تصنيفية للظاهرة يمكن البحث عن العناصر المشتركة بين وحدات كل فئة بشكل معمق، وتحويل تلك العناصر المشتركة إلى تعميمات[١].

ثالثًا: التفسير EXPLANATION

تشيع كلمة التفسير لدى العام والخاص، ولو اختلفت دلالاتها من إنسان عاد إلى باحث متخصص، ومفهوم التفسير العلمي يشيع استخدامه في العلوم الطبيعية وكذلك في العلوم الاجتماعية.

---

(١) محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص ص ١٣٠-١٣١.

إننا نسعى إلى معرفة لماذا تكون الظواهر على ما هي عليه بدلاً من أن تكون شيئًا آخر، وهذا يسرى على أية ظاهرة نستفسر بشأنها. والتعرف الشائع للتفسير هو جعل ما هو غامض مفهومًا، وتعقيل الوقائع أي جعلها مدركة من جانب عقل يستهدف فهمها، ثم إن التفسير النظري لواقعة من الوقائع هو تبيان لها يتعامل من جهة مع المظاهر المختلفة لماهيتها، ومن جهة أخرى يجيب عن السؤال لماذا؟ وهو سؤال خاص بالظروف المتعلقة بوجودها مما يجعل هذا الوجود معقولاً[1].

فالتفسير هو «ضرب من ضروب التعميم، عن طريقه يستطيع الباحث أن يكشف عن العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة، والعلاقات التي تربط بينها وبين غيرها من الظواهر»[2]. إن التفسير ركن أساس في صرح البحث العلمي، بل تكاد تسخر كل المستويات السابقة الأخرى من أجله، وأكثر من ذلك، فإن جلَّ المناهج والاقترابات والأساليب تستهدف التفسير بدرجة أو بأخرى، أي تسعى لإزالة اللبس والغموض عن الظاهرة وكشف العلاقات والارتباطات التي تتحكم في الظواهر، سواء كانت تلك الارتباطات سببية بمعنى أن تكون إحداهما سببًا للأخرى، أو وظيفية من شأن إحداث تغيير في إحداهما أن يكون له تأثير معين في الأخرى.

وفي سعينا لتفسير حادثة، فإننا نكون بصدد التنقيب عن العوامل التي أدت إلى تلك الحادثة، وما هي الشروط أو الظروف التي تساعد على وقوع الحوادث، فنحن بذلك نجيب عن السؤال لماذا؟ بخلاف الوصف الذي يستخدم ماذا؟.

وعلم السياسة يستخدم التفسير، لشرح ظواهره المختلفة قصد تقديم أجوبة علمية عنها، سواء تعلق الأمر بقضية نظرية تتعلق بتطوير البحث، أو من أجل الفضول العلمي، أو اختبار نظرية، أو إثبات فرضية، أو من أجل تقديم توضيحات عملية عن موضوع سياسي إلى رجال

---

(١) علا مصطفى أنور، التفسير في العلوم الاجتماعية، دراسة في فلسفة العلم، (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٨) ٦٥-٧٠.

(٢) عبد الباسط حسن، مرجع سابق، ص ٤٩٥.

السياسة، بغية اتخاذ قرار رشيد بفعل شيء أو الامتناع عنه. إلاّ أن التفسير يواجه مصاعب جمة في حقل الدراسات السياسية، بسبب صعوبة ضبط الظاهرة السياسية التي تدخل فيها الإرادة الإنسانية العاقلة، والتي يستعصي التحكم في أطوارها وسلوكها، بالإضافة إلى صعوبة الانتظام والتكرار في الأنماط السلوكية للناس. ولكن هذا لم يمنع حقل الدراسات السياسية من تحقيق نتائج معتبرة في دراسة السلوك السياسي وتقديم تفسيرات مقبولة له في ميادين متعددة: كالإقبال على التصويت وعدمه، وتفسير بعض ظواهر التحول السياسي السلمي أو العنيف، إلى غير ذلك من القضايا التي يهتم بها علم السياسة. وتتعدد مناهج التفسير واقتراباته وأساليبه في علم السياسة، فهناك التفسير الوظيفي الذي يركز على تفسير الظاهرة السياسية في ضوء الوظيفة التي تؤديها هذه الظاهرة، وعلى سبيل المثال: نفسر الظاهرة الحزبية في ضوء الوظيفة التي يؤديها الحزب أو الأحزاب في النظام السياسي ككل[1]. فالتفسير الوظيفي للظاهرة يعني الاستناد في هذا التفسير إلى تلك الوظائف التي تقوم بها الظاهرة، فالتفسير الوظيفي يسعى إلى البحث عن الآثار المترتبة أكثر من بحثه عن تحديد الأسباب.

والتفسير الوظيفي يخالف التفسير العلّي للظواهر، فالتفسير العلّي يعني وجود علاقة سببية بين الظواهر، فعندما نقول: إن ظاهرة ما تؤثر مباشرة في ظاهرة أخرى، فإن ذلك التأثير لا يأخذ طابع العشوائية بل يتسم بالاطراد والاتساق، إلاّ أن العلاقة السببية أو العلّية تتسم بعدم التناظر بعكس العلاقة الوظيفية التي تتميز بالتناظر، فعندما نقول: (أ) سبب (ب) فإننا لا نستطيع القول: إن (ب) هي المسبب لـ (أ) وهذا يعني انعدام التناظر في التأثير السببي، ولكننا عندما نقول: إن هناك ارتباطًا وظيفيًا بين (أ) و(ب)، فإنه يمكننا القول إن (ب) تعود فتؤثر في (أ) مرة أخرى[2].

---

(١) المقصود بالنظام السياسي هنا هو مجموعة التفاعلات السياسية التي تحدث في المجتمع ولا يقتصر على جهاز الحكومة، بل يتضمن النشاطات الحكومية وغير الحكومية، الرسمية وغير الرسمية.

(٢) محمد عارف، المجتمع بنظرة وظيفية، الكتاب الثاني، مرجع سابق، ص ص١٥١-١٥٧.

والباحث وهو يجري خطوات بحثه المتمثلة في: جمع البيانات عن الحادثة التي يستهدف تفسيرها، ثم يقوم بعد ذلك بتصنيف ما جمعه من بيانات ويحلله، إنما يفعل ذلك قصد الوصول إلى تعميمات علمية يمكن أن تساعده على تفسير الظواهر، لذلك فلا شك في أن من بين أهداف التفسير العلمي للظواهر، هو الوصول إلى مستوى معتبر من التعميم الذي تنشده كل العلوم وإن اختلفت في درجاتها.

وإلى جانب ذلك يسعى التفسير للوصول إلى اكتشاف النظريات أو تطبيق نظريات من أجل المساعدة على إبراز العلاقات وتوضيحها، وبصيغة أخرى المساعدة على التفسير.

ومن فوائد التفسير كونه يجعل بعض الأشياء واضحة ومفهومة، وبالتالي يحدث لدينا رضا ذهنيًا، كما يفيد في تنمية معارفنا وتوسيعها، ذلك أنه حينما نتمكن من تفسير حادثة ما، فإننا نكون قد غزونا رقعة جغرافية جديدة، وبالتالي نكون قد نقلنا الحدود إلى مواقع جديدة بمعنى أننا أسسنا حدودًا جديدة. فالتفسير هو لبنة في تشييد صرح العلم الذي ما ينفك يرتفع باستمرار[1]. كما أن التفسير يساعدنا على التوقع ولا يكتفي بما حدث، يقول (براون وجيزلي): إن التفسير ببنائه على خبرات الماضي ييسر لنا فهم خبرات الحاضر والمستقبل[2].

رابعًا: التوقع (التنبؤ)[3] Prediction

الإنسان مطبوع بحب التطلع إلى كشف المجهول، واستشراف المستقبل. فإذا كان هذا حال الناس عامة، فإنَّ المتخصصين هم أشد حرصًا على استشراف المستقبل ،وفقًا للمناهج العلمية التي يتبنونها في إماطة اللبس والغموض عن الموضوعات التي يدرسونها.

---

(1) Abraham Kaplan, OP. cit., pp. 330,351.

(٢) صلاح قنصوة، مرجع سابق، ص ١٤١.

(٣) أفضل استخادم كلمة التوقع تفسيراً لكلمة prediction بدلاً من كلمة التنبؤ، لأن التنبؤ فعل يخرج عن إرادة الإنسان، بعكس التوقع الذي يمثل جملة الأسباب التي يفترض فيها أن تكون الواسطة بين الباحث وموضوعه الذي يستهدف شرحه وتوضيحه ومعرفة مآلاته.

فالتنبؤ يهتم بما سوف يكون في المستقبل لأنه بمثابة اختيار لمجموعة من العلاقات القائمة بين متغيرات أو ظواهر أو أحداث تقبل الملاحظة والمشاهدة ولهذا تكون تلك التنبؤات مصيغة في شكل قانون أو نظرية علمية معلنة ولا يتحقق القانون أو النظرية إلاّ بفهم تلك الوقائع والظواهر، وتقديم تفسير لها في شكل حكم احتمالي تتحدد درجة يقينه في ضوء التحقق الأمبريقي للقانون أو النظرية التي تتضمن التنبؤ[1]. والتوقع يساعدنا على التحكم في مسار الظواهر وتوجيهها إن أمكن الوجهة التي تخدم أغراضنا.

غير أن هناك ملاحظة ينبغي إدراكها، وهي أن العلوم الاجتماعية ومنها السياسية تظل مقدرتها على التوقع محدودة للغاية؛ بسبب خصائص الظاهرة التي محورها الإنسان[2].

***

---

(١) السيد علي شتا، الكتاب السنوي للعلوم الاجتماعية، (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٣)، ص ١١

(٢) فالظاهرة السياسية التي محورها الإنسان الذي يصعب ضبط سلوكه ومن ثم التحكم فيه.

obeikandl.com